

لبنان يشهد إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ 1850.. ولا أفق للحل





بيروت-أ.ف.ب

حذّر البنك الدولي، الثلاثاء، من أن لبنان غارق في انهيار اقتصادي قد يضعه ضمن أسوأ عشر أزمات عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر (1850)، في غياب لأي أفق حل يخرجه من واقع متردٍ، يفاقمه شلل سياسي. وتوقع البنك الدولي في تقرير جديد أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان، الذي يعاني من «كساد اقتصادي حاد ومزمن»، بنسبة 9,5 في المئة في عام 2021. وأورد التقرير أنه «من المرجح أن تُصنف هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر». وأضاف أنه «في مواجهة هذه التحديات الهائلة، يهدّد التقاعس المستمر في تنفيذ السياسات الإنقاذية، في غياب سلطة تنفيذية تقوم بوظائفها كاملة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلاً، والسلام الاجتماعي الهش؛ ولا تلوح في الأفق أي نقطة تحوّل واضحة».

ويشهد لبنان منذ صيف 2019 انهياراً اقتصادياً متسارعاً فاقمه انفجار مرفأ بيروت المروّع في الرابع من أغسطس/ آب، وإجراءات مواجهة فيروس كورونا. وتخلفت الدولة في مارس/ آذار 2020 عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة نهوض علّقت لاحقاً بسبب خلافات بين المفاوضين اللبنانيين. وتراجع سعر الليرة اللبنانية أمام الدولار تدريجياً إلى أن فقدت أكثر من 85 في المئة من قيمتها، وبات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وارتفع معدل البطالة، فيما يشترط المجتمع الدولي على السلطات تنفيذ إصلاحات ملحّة لتحصل البلاد على دعم مالي ضروري يخرجها من دوامة الانهيار. لكن البلاد، ومنذ انفجار مرفأ بيروت، غارقة في شلل سياسي.

وبرغم الضغوط الدولية التي تقودها فرنسا خصوصاً، لم يتمكن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري منذ تكليفه في أكتوبر/ تشرين الأول، من إتمام مهمته. وكانت الحكومة اللبنانية استقالت إثر انفجار المرفأ. وأورد تقرير البنك الدولي بعنوان «لبنان يغرق: نحو أسوأ 3 أزمات عالمية»، أن «استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد

السياسات العامة كانت غير كافية إلى حد كبير»، ويعود ذلك إلى أسباب عدة أبرزها «غياب توافق سياسي بشأن المبادرات الفعّالة في مجال السياسات»، في مقابل «وجود توافق سياسي حول حماية نظام اقتصادي مفلس، أفاد أعداداً قليلة لفترة طويلة».

وفي عام 2020، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 20,3 في المئة، بعد انكماشه بنسبة 6,7 في المئة عام 2019.

وقد انخفضت قيمة إجمالي الناتج المحلي، وفق التقرير، من نحو 55 مليار دولار عام 2018 إلى ما يُقدَّر بنحو 33 مليار دولار في 2020. وأضاف التقرير أنه «في ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 9,5 في المئة عام 2021».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.